الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمناسبة فعاليات الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2022 - 2023

جامعة معسكر "مصطفى اسطمبولي" في: 17 سبتمبر 2022

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمناسبة فعاليات الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2022 - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد والي ولاية معسكر،
السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،
السادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات،
السيدات والسادة إطارات الوزارة،
السيدات والسادة مديرو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،
السيدات والسادة مديرو الخدمات الجامعية،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الجامعية من أساتذة وباحثين وعمال وطلبة،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،
السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرني أن ألتقي بكم اليوم، بمناسبة افتتاح الموسم الجامعي 2022-2023، في رحاب هذا الصرح الجامعي جامعة "مصطفى اسطمبولي"، الذي تعتز به ولاية معسكر، هذه المدينة العريقة، الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، الذي يشهد بإسهاماتها الجليلة والمتواصلة في مجالات العلم والجهاد، عبر ما قدمه علماؤها الأجلاء ومجاهدوها الأبرار، وعلى رأسهم العالم والمجاهد الكبير، الأمير عبد القادر، الذي أسس الدولة الجزائرية الحديثة وقاوم الاحتلال الفرنسي بالسيف والكلمة وعمل جاهدا على توحيد الجزائريين وتجنيدهم ضد الاستعمار الغاشم.

سعيد بتواجدي معكم، اليوم، لأشارككم فعاليات الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2023/2022، هذه السنة، التي نستهلّها، على بركة الله، وبلادنا تعرف تحسّنا ملحوظا في الوضعية الصحية التي عرفتها خلال السنتين المنصرمتين. وتعود بذلك الجامعة الجزائرية إلى الحالة الطبيعية، التي كانت عليها قبل تفشي وباء كورونا. كما يأتي هذا الافتتاح، ونحن لا زلنا في أجواء الاحتفاء بالذكرى الستين لعيد الاستقلال.
وأغتنم هذه الفرصة لأسدي شكري لجميع أفراد الأسرة الجامعية وللشركاء الاجتماعيين، على ما بذلوه من جهود في سبيل تأدية الجامعة لرسالتها النبيلة، من أجل الارتقاء بالعمل البيداغوجي والنهوض بالبحث العلمي. كما أتوجه بتهاني الخالصة إلى كافة الطالبات والطلبة الجدد ونرحّب بهم في الفضاء الجامعي، وندعوهم إلى المثابرة والاجتهاد في دراستهم، لبلوغ مراتب النجاح والتفوق.

السيدات والسادة،

يكتسي الدخول الجامعي طابعا مميزا من حيث أنه يؤسس لولوج منظومة التكوين العالي المفضي إلى عالم النوعية والجودة.

ولعل شروع القطاع في تجسيد مخطط عمله المدرج ضمن برنامج عمل الحكومة للفترة 2021-2024، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية مع جميع الشركاء والفاعلين الاجتماعيين، سيكون بمثابة انطلاقة حاسمة لهذا المسار الطويل، لما يتوفر عليه قطاعنا من تأطير بيداغوجي نوعي، ووسائل تعليمية عصرية، ومخزون وثائقي ثري، ومحيط بحثي ملائم.

حيث يواصل القطاع مسار الإصلاحات التي أمر السيد رئيس الجمهورية بإجرائها في جو من الهدوء والاستقرار، بما يسمح بالاستجابة الميدانية للتحدّيات الكبرى التي عبّر عنها مخطط عمل الحكومة، من حيث تحسين جودة التعليم والتكوين وتطوير البحث العلمي، وترقية الابداع والابتكار، وتبني تقنيات جديدة في الرقمنة، وولوج عالم الذكاء الاصطناعي، وكذا الرفع من جودة الحوكمة الجامعية والبحثية.

وتحقيقا لهذا المسعى، وسعيا منا لإيجاد نظام منسجم يخدم نموذج الفرد والمجتمع الذي نطمح إلى بلوغه مستقبلا، ويضمن ديناميكية متوازنة لتنمية مادية وبشرية متكافئة، تقوم على ثقافة مستنيرة وأخلاق سامية، في مجتمع جزائري عصري وأصيل، سنسعى لإيجاد صيغ للتوافق والتوازن في منظومتنا الجامعية، بين مختلف التخصصات العلمية والتكنولوجية وكذا تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي لا تزال بلادنا في حاجة إليها لترقية ثقافتها وهويتها، خاصة وأننا قد سجلنا، هذه السنة، ارتفاعا وطنيا اجماليا في حصة "**بكالوريا علوم**" لدورة 2022، مقابل حصة "**بكالوريا آداب**".

كما نسعى إلى تحسين نوعية التأطير البيداغوجي، عن طريق الرفع من نسبتَي الأساتذة الحائزين على شهادة الدّكتوراه، وكذا الأساتذة من ذوي المصفّ العالي.

السيدات والسادة،

لقد دأبت الدولة الجزائرية على ترقية قطاع التعليم العالي وتطوير الموارد البشرية العاملة في حقول البحث العلمي المختلفة، من خلال توفير كل الوسائل الممكنة لتحسين نوعية التعليم والبحث والتأطير، وتوفير مناخ اجتماعي ومهني للأساتذة الباحثين، لتمكينهم من أداء مهمتهم في أحسن الظروف، واعتماد أنظمة أكثر جاذبية وتحفيزا، من أجل تعزيز القدرات العلمية والتقنية الوطنية، وذلك باستقطاب أفضل الطاقات والكفاءات الجديدة، لضمان التأطير العلمي الجيد لأنشطة البحث في المخابر والوحدات والمراكز. فضلا عن وضع الآليات الضرورية لاستقطاب طلبة الدكتوراه وإدماجهم وفق صيغ مرنة في هيئات البحث. هذا بالإضافة إلى السعي نحو الاستفادة من خبرات الباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج، والذين لمسنا لديهم كل الاستعداد للإسهام في تطوير البلاد، وضمان انخراطهم في الجهد الوطني لترقية البحث، وهو هدف ينبغي بلوغه بغرض تكوين نواة صلبة من الخبرات الوطنية، لتجسيد مقاصد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

كما أولى القطاع في مخطط عمله أهمية كبيرة لتقرّب المؤسسات الجامعية والبحثية أكثر من المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة الملحة إلى تنظيم الربط بين الجامعة والمؤسسة بشكل أكثر دقة وفاعلية، لإنجاح إصلاحات التعليم والتكوين وربط البحث الجامعي بمتطلبات التنمية، وإننا عازمون في هذا المجال على:

- مراجعة خارطة التكوينات من أجل توافق أفضل وتوزيع أمثل لنقاط عروض التكوين بالمؤسسات الجامعية وأقطاب الامتياز،
- توجيه التكوينات نحو مهن المستقبل، مثل تعليم الذكاء الاصطناعي وأنترنات الأشياء، والطب 2.0، والتحولات الاقتصادية والجيوسياسية، وعلم الروبوتات، والتنمية البشرية المستدامة، والانتقال الطاقوي الضرورية للتخلي عن الطاقات الأحفورية،
- تفعيل كل الإجراءات لتثمين نتائج البحث بتحويلها لخدمة المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الخصوص بإنشاء مراكز للابتكار، والتحويل التكنولوجي،
- مواصلة إنشاء الحاضنات وإبرام اتفاقيات تعون وشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغّرة.
- تعزيز، بصفة تدريجية، النشاطات البحثية التنموية على مستوى الامؤسسات الاقتصادية والاجتماعية،
- ترقية إنشاء المؤسسات الاقتصادية الفرعية على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية.
- تشجيع الحركية الوطنية كبديل جزئي للتكوين بالخارج بهدف ترشيد النفقات واستثمارات الدولة في التجهيزات العلمية مثل المنصات التكنولوجية والرصيد الوثائقي المتوفر على المستوى الوطني من جهة، والتقليل من نفقات الدولة بالعملة الصعبة من جهة أخرى،
- تعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي تجاه الطلبة الأجانب من مختلف الدول وفي كل أطوار التكوين،
- ترشيد التكوين الإقامي بالخارج، وتفضيل اللجوء إلى التكوين المشترك الثنائي الدولي على مستوى التكوين في الدكتوراه،
- مواصلة الرقمنة في القطاع على كل المستويات، وبذل مجهودات أكبر من خلال وضع نظام معلوماتي مدمج يغطي جميع النشاطات البيداغوجية والبحثية والحوكمة.

وفي مجال تحسين الخدمات الجامعية فإننا سنعمل على:

- وضع نظام متابعة دائم لتحسين الحياة الطلابية على مستوى الخدمات الجامعية لضمان خدمات لائقة،

- مواصلة عملية تحسين الخدمات الجامية بصفة تدريجية، بهدف وضع في المدى القصير نموذج لاستعمال الوسائل لتحديث وتحسين الخدمات المقدّمة للطلبة من حيث المنحة والإيواء، والإطعام، والنقل، والتغطية الصحية،
- تكثيف وتطوير النشاطات الرياضية والثقافية في الوسط الجامعية، ووضع قانون أساسي للطالب الرياضي،
- مراجعة شروط وطرائق تسيير الجمعيات الطلابية، لخلق جو ممارسات جمعوية تشاركية نبيلة.

مع ضرورة مراعاة ضمان الانسجام الوثيق بين القدرات البيداغوجية والعلمية والتكنولوجية للمؤسسات الجامعية والاحتياجات الفعلية للقطاع الاقتصادي والاجتماعي، في إطار شراكة حقيقية ودائمة ومكيفة مع ديناميكية التحول، التي أصبحت ملازمة لتطور الاقتصاد ومجتمع المعرفة.

ولبلوغ هذا الهدف، يسعى القطاع لرفع تحدي تنفيذ 30% من عروض التكوين المشتركة، ووضع البحث العلمي في خدمة النسيج الاقتصادي الوطني، عبر تشجيع الطلبة والباحثين على المشاركة في مختلف صيغ المشاريع البحثية، وإنشاء حاضنات المشاريع ودور المقاولاتية، لتدريب الطلبة على قيادة المشاريع وولوج عالم المقاولاتية.

السيدات والسادة،

أما في الجانب المتعلق بالتفتح الدولي، فإنّه يقوم على مبادئ الالتزام والتمويل والمسؤولية المشتركة، والعمل على جعل مؤسساتنا الجامعية والبحثية تتموضع في المسارح العلمية الدولية، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، وتعزيز الابداع والابتكار، وذلك من خلال تكثيف التعاون بين المؤسسات الجامعية الجزائرية ونظيراتها الأجنبية، عبر إبرام اتفاقيات التعاون المشتركة، وتنويع وجهات التعاون الدّولي إلى مختلف جهات العالم، وكذا تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الدّولية، بالبروز ضمن أحسن 1000 و500 جامعة في العالم.

وتعرف هذه السنة الجامعية الشروع في تجسيد المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 5 جوان 2022، الذي يحدّد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، والنصوص التطبيقية المرافقة له، والذي يؤسّس لنقلة نوعية في نظام التعليم العالي من خلال إرساء أنماط تكوين جديدة معتمدة عالميا في طوري الليسانس والماستر، وهو ما سيعزز لا محالة من فرص تحسين نوعية التعليم ورفع الكفاءة المعرفية والمهارية لخريجي التعليم العالي، وإعادة بعث مسار تكوين المهندس والمهندس المعماري، وفقا لرؤية مقاولاتية حديثة. كما يعيد هذا النص تنظيم مشاريع التكوين في الدّكتوراه وفق منظور جديد، يقوم على أساس الانفتاح والتشاركية بين مختلف مشاريع البحث الوطنية والدّولية، وذلك عبر فتح مدرسة الدكتوراه. بالإضافة إلى أنه يؤسس للجان الوطنية للتأهيل، المدرجة ضمن مخطط عمل الحكومة، قصد تحقيق الانسجام في برامج التكوين.

السيدات والسادة،

لقد دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جميع المؤسسات الجامعية لتبني نمط تدريس مغاير لما عهدناه قبل فترة تفشي فيروس كوفيد-19 وما خلفته من ارهاصات، أرغمتنا على التكيف مع الوضع الصحي الوبائي، عن طريق تبني بروتوكول صحي وبيداغوجي يعتمد على التدريس الهجين (الحضوري، وعن بعد) عبر دفعات. وبالعودة إلى الدراسة العادية، خاصة مع تحسن الوضع الصحي لبلادنا، والحمد لله، يرغب القطاع في تثمين المكتسبات التي حققها اعتماد التعليم عن بعد في مؤسساتنا الجامعية، من خلال تبنيه في بعض المقاييس العرضية أو الاستكشافية، في انتظار تطوير أدوات وآليات أخرى لهذا النمط من التعليم، من شأنها تطوير التدريس بالجامعات الجزائرية، والارتقاء به إلى المستوى الذي يضاهي ما وصلت إليه باقي الجامعات في العالم.

وقبل أن أختم كلمتي، أجدد دعوتي لكم أنتم الفاعلون في الأسرة الجامعية، من أساتذة باحثين وباحثين وعمال وطلبة، للانخراط رسميا في تجسيد برنامج عمل القطاع، الذي يقوم على دعائم تحسين النوعية والابداع والابتكار، ويستهدف الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، لتصبح ركيزة أساسية ووسيلة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا.

كما أن بلوغ أهداف اصلاح وتطوير القطاع، لن يتحقق، إلا بلجوء الأسرة الجامعية إلى توظيف جميع قنوات الاتصال والتواصل المفتوحة، ضمن مقاربة تشاورية وتشاركية، متحلية في ذلك بمبادئ وأسس أخلقة الحياة الجامعية، التي يجب أن تضبط العلاقات بين جميع مكونات الأسرة الجامعية من مسؤولين ومسيرين وأساتذة وعمال وطلبة وشركاء اجتماعيين.

كما لا يفوتني أن أؤكد على ضرورة التكثيف من اللقاءات التنسيقية بين مسيري المؤسسات الجامعية ومسؤولي الخدمات الجامعية، من أجل توفير فضاء مناسب للمثابرة والتحصيل، مع ضمان تقديم خدمات تعليمية ومعيشية تليق بمستوى أساتذتنا وطلبتنا.

ولا يسعني إلا أن أتمنى للجميع عودة ميمونة، ودخول جامعي موفق.

وأعلن رسميا عن الانطلاق الرسمي للسنة الجامعية 2023/2022.

أشكركم على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته